الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الأربعاء ٩ آب ٢٠٢٣ | الموافق ٢٢ محرم ١٤٤٥ هـ | العدد ٤٠٤٠ السنة السابعة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع

www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | August 9, 2023 | No. 4040 | 17th year

٧ «المركزي» يرفع سقف نقل الأموال بين المحافظات إلى ٢٥ مليون ليرة

٨ مارديني لـ«الوطن»: العمل مع الأسرة التربوية للارتقاء بقطاع التربية

٨ الإعلان عن شروط القبول في مدارس المتفوقين

٩ عقود ترميم وصيانة عدد من مدارس العاصمة وجهاز إيكو جديد لمشفى ابن النفيس

كشفت عن تزويد واشنطن للإرهابيين في التنف بمواد كيميائية لفبركة حادثة جديدة

سورية تمدد استخدام «باب السلامة» و«الراعي» لثلاثة أشهر.. والأمم المتحدة ترحب

الوطن - وكالات

منحت سورية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، إذناً باستخدام معبري باب السلامة والراعي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في الـ١٣ من تشرين الثاني القادم.

وأوضح مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ في تصريح نشرته «سانا»، أن هذا القرار يأتي انطلاقاً من حرص سورية على تعزيز الاستقرار وتحسين الوضع الإنساني والمعيشي للسوريين كافة، ومواصلة الجهود التي تبذلها لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في جميع المناطق السورية.

الأمم المتحدة رحبت بالقرار السوري، وقال فرحان حق نائب المتحدث باسم الأمين العام خلال مؤتمر صحفي في نيويورك: تلقينا رسالةً من الحكومة السورية تفيد بتمديد فتح معبري باب السلامة والراعي، ونرحب بحرارة بهذا القرار الذي يتيح لنا الاستمرار في مهامنا، لإدخال المساعدات الإنسانية حتى الـ ١٣ من تشرين الثاني.

وكانت سورية منحت في الـ ١٣ من تموز الماضي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إذناً باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها من المدنيين في شمال غرب سورية لمدة ستة أشهر.

قافلة مساعدات بالقرب من معبر باب الهوى السوري الحدودي مع تركيا (أ ف ب – أرشيف)

في غضون ذلك كشف نائب مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة الحكم دندي، أن قوات الاحتلال الأميركي زودت الإرهابيين في منطقة التنف بمواد كيميائية ودربتهم على استخدامها، تحضيراً لفبركة حادثة استخدام أسلحة كيميائية بهدف توجيه الاتهام ضد سورية، ضمن سعي واشنطن المتواصل لاستغلال «ملف الكيميائي» خدمة لأجنداتها.

وخلال جلسة لمجلس الأمن أمس حول «ملف الكيميائي» أشار دندي إلى استمرار سعي الولايات المتحدة لاستغلال «ملف الكيميائي» خدمة لأجنداتها المعادية لسورية، إذ توفرت معلومات تفيد بأن قواتها الموجودة بشكل غير شرعي في منطقة التنف، زودت عناصر ما يسمى «جيش سورية الجديد» الإرهابي بمواد كيميائية سامة، ودربتهم على استخدامها تحضيراً لفبركة حادثة استخدام أسلحة كيميائية لتوجيه الاتهام ضد سورية.

وبين دندي أن سورية واصلت التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأوفت بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية الحظر، الأمر الذي تؤكده تقارير المنظمة ذات الصلة، معرباً عن أسف سورية لإصرار البعض على تجاهل تعاونها الإيجابي مع الأمانة الفنية للمنظمة، واستهجانها استمرار الأمانة في نهجها المسيّس الذي أبعدها عن الموضوعية والمهنية في عملها، ووفر أساساً لبعض الدول الغربية لتوجيه اتهامات ضد سورية، وتسخير تقارير الأمانة الفنية المنحازة لخدمة أجنداتها.

وأشار دندي إلى أن سورية تعتبر التقارير الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق دليلاً آخر على استخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لولايتها بطريقة مسيّسة، أثناء إجرائها التحقيقات في الحوادث المبلغ عنها، حول ادعاءات استخدام أسلحة كيميائية في سورية، حيث تستمر هذه البعثة باتباع طرائق عمل غير مهنية واستخباراتية، وباستخدام معايير مزدوجة في التعامل مع تلك التحقيقات، ومماطلة زمنية لفترات طويلة في إنجاز تلك التحقيقات.

وشدد دندي على أن السعي المحموم لبعض الدول لاستغلال التقارير الصادرة عن منظمة الحظر خدمة لأجنداتها العدائية ضد سورية تسبب في الإضرار بمصداقية المنظمة وحياديتها، ويقع على عاتق جميع الدول تحمل مسؤولية تصحيح مسار عملها، وإبعادها عن التضليل والتسييس والاستقطاب، وتمكينها من القيام بولايتها بشكل فاعل وبمصداقية وفقاً لأحكام الاتفاقية.

يتحدث فيه عن الحرب والمخدرات واللاجئين والاقتصاد والعرب والحلفاء

الرئيس الأسد في حوار حصري مع قناة «سكاي نيوز عربي» يُبث مساء اليوم

الوطن

يدلي الرئيس بشار الأسد مساء اليوم الأربعاء بحديث خاص لقناة «سكاي نيوز عربية» التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، يتطرق فيه إلى الحرب والإرهاب وقضية المخدرات، واللاجئين وعودتهم، وتحديات الاقتصاد والمعيشة في سورية، ومستقبل العلاقات السورية– العربية والوضع في لبنان والموقف من حماس، وعن العلاقة مع الحلفاء، والخلاف مع رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان.

تحسباً من هجمات تستهدف قاعدة الاحتلال الأميركي ولحماية «داعش»

مصادر لـ«الوطن»: المسلحون يتخذون مواقع دفاعية في محيط التنف

حلب- خالد زنكلو

شهدت منطقة الـ«٥٥ كم» بريف حمص الشرقي، التي تتحلق على شكل نصف دائرة بقاعدة الاحتلال الأميركي في منطقة التنف عند مثلث الحدود السورية مع الأردن والعراق، استنفاراً عسكرياً لمسلحي الاحتلال مما يسمى «جيش سورية الحرة» الذين اتخذوا مواقع دفاعية، تحسباً لأي هجوم محتمل ضد قاعدة الاحتلال، وعقب ذلك نفذ تنظيم «داعش» الإرهابي فجر أمس هجوماً من داخل المنطقة باتجاه إحدى نقاط انتشار الجيش العربي السوري شرق محافظة الرقة قبل أن يعود إلى المنطقة.

وقالت مصادر محلية في البادية السورية، التي تصل أرياف السويداء بدير الزور مروراً بحمص والرقة، لـ«الوطن»: إن مسلحي «جيش سورية الحرة»، التابعين لجيش الاحتلال الأميركي ويناط بهم حماية قاعدته في التنف، نفذوا خلال الـ٧٢ ساعة الماضية عملية إعادة انتشار داخل منطقة «الـ٥٥ كم» التي يبلغ نصف قطرها ٥٥ كيلو متراً داخل البادية وتزنر القاعدة الواقعة في منتصفها.

وأشارت المصادر إلى أن مسلحي جيش الاحتلال الأميركي أقاموا خطوط دفاع في محيط المنطقة خشية شن هجمات باتجاه القاعدة العسكرية الأميركية، وليس إقامة نقاط ارتكاز لشن هجمات في عمق البادية باتجاه مناطق سيطرة الجيش العربي السوري، سواء في السويداء أم في دير الزور، وبالتحديد في المنطقة الواقعة إلى الشرق من المحافظة، حيث تقع مدينة البوكمال ومعبر القائم الواقع على بعد ٨ كيلو مترات منها لجهة الشرق عند الحدود السورية– العراقية، وهو الوحيد الذي يربط البلدين برياً ومازال تحت سيطرة الجيش العربي السوري.

ولفتت إلى أن الوقائع تشير إلى أنه لا نية حالية لجيش الاحتلال الأميركي للتوجه من التنف إلى البوكمال لأنه غير قادر على ذلك من الناحية العملية لعدم توافر ما يلزمه من المسلحين لتنفيذ أجندته بإغلاق الحدود السورية– العراقية، وبدليل اتخاذ مسلحيه في محيط التنف مواقع عسكرية جديدة لأغراض دفاعية لا هجومية.

المصادر كشفت أنه تبين أن تحرك مسلحي الاحتلال الأميركي في محيط قاعدته في التنف وداخل منطقة «الـ٥٥ كم» الهدف منها توفير منافذ لتسلل إرهابي «داعش» نحو مناطق انتشار نقاط الجيش العربي السوري داخل البادية السورية، ولتوفير ملاذات آمنة للتنظيم في المنطقة التي يدرب إرهابييه داخلها وينطلقون منها لشن هجمات ثم العودة إليها، وهو ما حدث فجر أمس خلال الهجوم على قرية معدان عتيق بريف الرقة الشرقي وعند الضفة اليمنى لنهر الفرات.

في ريف الرقة الشرقي، نفت مصادر أهلية ما أشاعته قنوات معارضة عن تمكن مجموعة من فلول تنظمم داعش الإرهابي من السيطرة على قرية معدان عتيق، بغية إظهار قوة التنظيم وقدرته على التحرك لمسافات طويلة داخل البادية السورية، التي يتخذ من بعض أجزائها جيوباً يعمد الجيش العربي السوري والقوات الرديفة على تمشيطها باستمرار بعد تكرار حوادث اغتيال جامعي الكمأة ورعاة الأغنام وسرقة قطعانها.

وبينت المصادر لـ«الوطن» أن القصة تلخصت بهجوم مسلحين من داعش على نقطة تفتيش للجيش العربي السوري شرق الرقة قرب قرية معدان عتيق، خلال إخلاء الجنود للنقطة جراء قلة عددهم، ما أدى لاستشهاد أحدهم مع استشهاد أحد مقاتلي القوات الرديفة.

وأوضحت المصادر أن دورية أمنية سورية كانت على الطريق المار من المنطقة الواقعة عند الحدود الإدارية بين محافظتي الرقة ودير الزور، اشتبكت مع إرهابيي التنظيم، الذين أحرقوا الغرفة مسبقة الصنع التي يقيم فيها جنود نقطة التفتيش.

وأكدت المصادر مقتل أكثر من ٥ إرهابيين من «داعش» وجرح أكثر من ١٠ آخرين خلال تمشيط وحدة من الجيش العربي السوري لمنطقة الاشتباك، إضافة إلى مصرع وإصابة عدد مماثل أثناء الاشتباك مع جنود نقطة التفتيش العسكرية والدورية الأمنية.

عرنوس: الحكومة مسؤولة أمام المواطن عن تأمين المتطلبات والاحتياجات.. وتعديل سعر صرف الـ١٠٠ دولار على الحدود حسب نشرة الحوالات

مجلس الوزراء ناقش تعديل قانون التعامل بغير الليرة

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس مشروع الصك التشريعي الخاص بإنهاء العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣ وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٠ وتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالتعامل بغير الليرة السورية، حيث تم التأكيد على أهمية الوضوح التام في المواد القانونية والتعريفات الناظمة للتداول القانوني بالعملات الأجنبية بما يحد من أي هواجس لدى قطاع الأعمال والمستثمرين والمواطنين في حال التعاطي ضمن الأطر المسموحة قانوناً.

وخلال الجلسة وافق المجلس على تعديل سعر صرف مبلغ ١٠٠ دولار للمواطنين القادمين عبر المنافذ الحدودية ليصبح بسعر صرف الحوالات الصادر عن مصرف سورية المركزي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس تكثيف عمليات صيانة محطات توليد الكهرباء بهدف تشغيلها بطاقتها القصوى، واتخاذ كل الخطوات المطلوبة لتعزيز التصنيع الزراعي والصناعات الدوائية ومتابعة واقع الأسواق بالتنسيق بين وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والإدارة المحلية والمجتمع الأهلي، مشدداً على أنه لا عذر لأي وزارة أو جهة عامة في أي تقصير أو ترهل في سياق إدارة الموارد المتوافرة لديها.

وطلب عرنوس من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المتابعة المباشرة لمستوى الخدمات المقدمة في جميع القطاعات واتخاذ ما يلزم للارتقاء بها، باعتبار أن الحكومة مسؤولة أمام المواطن عن واقع الخدمات وتأمين مختلف المتطلبات والاحتياجات، مشيراً إلى ضرورة التواصل مع المواطنين وتلقي شكاواهم والتعاطي معها بشكل إيجابي وإيجاد المعالجات لها وفق الإمكانات المتوافرة، إضافة إلى ضبط الإنفاق في الجهات العامة وخاصة ما يتعلق بالكهرباء والمحروقات والقرطاسية والأثاث، ودعم القطاعات ذات الأولوية، مع الاستمرار في محاربة الفساد.

وأكد المجلس ضرورة إعداد خطط متكاملة للتعاطي مع الغابات والمناطق الزراعية التي تعرضت للحرائق في اللاذقية مؤخراً وأهمية إعادة الحياة لهذه المناطق مع لحظ خطوط النار اللازمة لمكافحة أي حرائق مستقبلاً ومنع انتشارها، وشدد على إعداد رؤية واضحة للتوسع بالصناعات الزراعية وصناعة الأدوية لتأمين حاجة السوق المحلية بشكل كاف.

واطلع المجلس من وزراء الخارجية والمغتربين والاقتصاد والتجارة الخارجية والاتصالات والتقانة على نتائج الزيارة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وما نتج عنها من خطوات عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة إضافة إلى فتح آفاق أوسع للتعاون في قطاعات النقل والطاقة والنفط والقطاع المالي والاتصالات وتبادل الخبرات.

ووافق المجلس على مقترحات وزارتي الإدارة المحلية والموارد المائية لتحسين الواقع الخدمي في محافظة الحسكة وتقديم الدعم لمجلسي مدينتي الحسكة والقامشلي وتقديم آليات وصهاريج ومعدات لدعم قطاع المياه، واتخاذ كل الإجراءات لتسهيل عمليات تسليم ثمن موسم القمح للفلاحين في المحافظة.

واستمع المجلس من وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف إلى التقرير النهائي للجنة التدقيق في نوعية وجودة مادتي الحديد والإسمنت المنتجتين محلياً في القطاعين العام والخاص.

وحول قرار رفع سعر صرف الـ١٠٠ دولار على الحدود، أكد الباحث الاقتصادي في كلية الاقتصاد عابد فضلية أنه بغض النظر عن صحة أو عدم صحة قرار تصريف الوافدين لـ١٠٠ دولار على المنافذ الحدودية إلا أن القرار الجديد لرئاسة مجلس الوزراء بجعل تصريفها بسعر الحوالات، وهو أعلى دائماً من السعر الحالي المقرر للصرف، هو قرار إيجابي لمصلحة المواطن وله آثار إيجابية في تحريك الأسواق.

عميد كلية الصيدلة لـ«الوطن»: انقطاع الدواء أمر بالغ الخطورة

ارتفاع أسعار الأدوية ٥٠ بالمئة تجنباً لفقدانها

الوطن

أصدرت مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة أمس نشرة جديدة لأسعار الأدوية التي عدلت بموجبها أسعار الأدوية وذلك بسبب تعديل سعر الصرف وفق نشرة مصرف سورية المركزي التي صدرت في الرابع والعشرين من الشهر الماضي.

وأكد رئيس فرع دمشق لنقابة الصيادلة حسن ديروان أن نسبة رفع الأدوية حسب النشرة الجديدة بلغت ٥٠ بالمئة، لافتاً إلى أن الغاية هي تأمين الأدوية المفقودة وتجنباً لفقدان أي أنواع أخرى من الأدوية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعرب ديروان عن أمله أن يتم تأمين الأدوية المفقودة بعد هذا الرفع، لافتاً إلى أنه في الفترة الماضية بدأ هناك فقدان للعديد من الأدوية من المستودعات وبالتالي كان لا بد من رفع الأسعار حتى لا يكون هناك فقدان لأصناف جديدة من الأدوية.

من جهتها كشفت عميد كلية الصيدلة في جامعة دمشق لمي يوسف أن الدواء هو سلعة كباقي السلع له آلية تسعير وهذه الآلية تأخذ بالحسبان المواد الأولية الداخلة في صناعة الدواء والأغلبية العظمى منها مستوردة وبالقطع الأجنبي، مضيفة: كما أن هناك تكاليف أخرى تتحملها شركات الأدوية الوطنية وهي عمليات التصنيع التي تستوجب آلات وأشخاصاً مشغلين لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت: ننظر إلى الدواء على أنه سلعة من الواجب علينا تأمينها وأن انقطاع الدواء في السوق أمر بالغ في الخطورة على المرضى وخصوصاً الذين يعانون أمراضاً مزمنة وهذا ما يشكل خطورة على حياتهم.

توقع قريباً صدور قرارات متعلقة بإعادة هيكلة الدعم

العكام لـ«الوطن»: الحكومة هي المسؤولة عن القرارات التي ستصدرها

محمد منار حميجو

توقع عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن تصدر الحكومة قريباً مجموعة من القرارات متعلقة في إعادة هيكلة الدعم، وذلك برفع أسعار بعض السلع الأساسية من المشتقات النفطية والخبز مقابل رفع الأجور، مشيراً إلى أنه علينا الانتظار لمعرفة ماهية هذه القرارات ومن ثم تقيمها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العكام أنه بعد الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب التي تم عقدها الشهر الماضي، انبثقت عنها مجموعة لمحاورة اللجنة الاقتصادية في الحكومة، تضمنت بعض رؤساء اللجان وأعضاء أكاديميين لطرح رؤية المجلس لتحسين مستوى الأجور والدخل ورفع معاناة المواطنين بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة عدم ضبط سعر الصرف، وبالتالي فإن هؤلاء ليسوا ولم يشكل وجودهم ما أطلق عليه البعض «لجنة مشتركة مع الحكومة».

العكام اعتبر أن القرارات التي سوف تصدر من الحكومة هي مسؤولة عنها وكذلك مسؤولة أيضاً أمام مجلس الشعب، موضحاً أن لمجلس الشعب اختصاصه والحكومة لها اختصاصها وفق ما ينص عليه الدستور، وبالتالي لا يجوز ان تكون هناك لجنة مشتركة باعتبار أن المجلس لا يشارك الحكومة في إصدار القرارات بل يطرح رؤيته ومن ثم بعد ذلك يتم محاسبة الحكومة على صحة قرارتها.

وبين العكام أنه تم الاجتماع مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء الأسبوع الماضي على مدار ثلاثة أيام وتم خلال هذه الاجتماعات إجراء حوارات معمقة حول المواضيع المتعلقة بتحسين الوضع المعيشي وضبط سعر الصرف، مشيراً إلى أن المجموعة الحوارية طرحت رؤيتها ومقترحاتها على الحكومة، ومن جهة أخرى الحكومة طرحت رؤيتها أيضاً وهي زيادة الرواتب والأجور مقابل إعادة هيكلة الدعم برفع أسعار بعض السلع الأساسية، من دون أن نتفق مع الحكومة في نهاية هذه الاجتماعات حول ماهية هذه القرارات وكيف ستصدر ومتى تصدر.

وأضاف: نعلم أن الحكومة تنفق أرقام هائلة في الدعم على المشتقات النفطية وغيرها وعلى بعض السلع الأساسية ونحن مع إعادة هيكلة الدعم لكن بحيث لا تؤثر على محدودي الدخل والفئات المهمشة.